

## الحالة الزراعية في مصر

ان مصر بلاد زراعية ثررتها في تربتها ويسر أهلها قائم على ما تزوجه أرضها من المحاصيل الزراعية ولا سيما القطن الذي صار له المقام الاول بين أقطان العالم .

وكان خليقاً بها أن تكون في مقدمة المالك الزراعية بجودة تربتها واعتدال مناخها وتتوفر مياه الري فيها وكثره اليدى العاملة في الأرض وموافقة هذه التربة وهذا الجو لانتاج أنواع مختلفة من المحصولات الزراعية . ولكن من يتأمل الحالة الزراعية في مصر ويقارنها بغيرها في المالك التي لم تتوفّر لها العوامل المتقدمة والتي تعد في كل بلد من أعظم أركان النجاح في الزراعة يجدان الزراعة في ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأيطاليا متقدمة تقدما باهراً وذلك لارتفاع مزارعهم بالارتفاعات والاكتشافات العلمية الجديدة واستخدامهم الآلات الزراعية الحديثة في تفليخ أرضهم وزرعها واصلاحها وريها وانتشار مبدأ التعاون بينهم بينما هي في مصر في درجة من الانحطاط والتأخر يؤسف لها رغم ارتفاع أثمان حاصالتها وقطرها المشهور .

فلا حنا ما زال يفلح أرضه ويزرعها كما كان يفعل أجداده من قبل فلم يصلح طريقة من طرق الزراعة ولم يحسن نوعاً من أنواع المحاصيل أو الماشية وما زال يستعمل الفأس والمحراث والشادوف والطنبور والنطاله الخوص بحالتها الطبيعية كما تركها له أجداده .

(١) ربما كان لفلاحتنا بعض العذر في جموده واهماله وذلك لفسق الجهل بين طبقاته وعدم انتشار مبدأ التعاون بينهم وعدم وجود مرشددين لهم يأخذون بيده ويدلولونه على الصالح فيهونه أنهن الطالع ويكونون خير مثال له يقتدى به في عمله . لأن الزراعة في كثير من المالك كانوا لا يلاب المقدرة وألمانيا وفرنسا وأيطاليا والدانمرك وهولاندا وب McGuirk كما لم ترق باستعمالهم الآلات الحديثة واستخدامهم الأسلوب الحديثة وانتشار مبدأ التعاون بينهم فقط بل بانتشار التعليم بين جهود الأمة وكثرة المدارس الزراعية وتعدد درجاتها وكثرة تداول العملات والكتب والنشرات الزراعية التي تبحث في كل ماضي الزراعة ويهتم المزارعين وإنشاء الجمعيات العلمية واقامة المعارض الزراعية كل ذلك كان سبب ارتفاع الزراعة في تلك المالك وأنحطاطها فتأنثرها في مصر .

وما زال يعتمد على صنف واحد من الزراعة وهو القطن الذي  
صار الحاصل الوحيد في مصر ومع كل يوجد شيء من الخطير آخر في  
النماء من الاقتصاد في مصر على زراعة نوع واحد من الحاصلات كما  
هي فاعلة الآن مهما كان هذا النوع مفيدا وقت انتاجه وأن تتحمل  
غيره من الحاصلات المنتجة الأخرى .

هذا فضلا عن أن كثيرا من الاصناف التي تزرع في الخارج يمكن  
زراعتها والانتفاع بها في مصر بنجاح عظيم ولكن لم يعمل أحد على  
ادخارها وتجربتها ونشرها في أنحاء القطر .

إن مصر حقيقة بلاد زراعية وفوق ذلك بلاد خاصة بزراعة القطن  
وقد أصبحت الآن أهم سوق له في العالم إلا أنها للأسف أصبحت  
عاجزة عن تعذية سكانها بعد أن كانت أهم سوق للفلال والحبوب على  
سواحل البحر الأبيض المتوسط .

وصارت تستورد كثيرا من الحاصلات الزراعية مما يمكن استخراجها  
من أرضها كأنواع كثيرة من الفاكهة الطerville والنافحة وكثير من  
الحضراءات والبقول وأغذية نباتية وحيوانية مكبوسة وترمس وحلبة  
وحمص وبسلة وبذر كتان وبطاطس ودقيق القمح والذرة وأصناف  
اللبن والزبدة الطerville .

وأصبحت أرض مصر التي كان يضرب بخصبها وانتاجها الأمثال  
لا تقل إلا مخصوصا ضعيفا منحط النوع فقد كان متوسط مخصوص الفدان  
الواحد من القطن (الذي هو أهم الحاصلات الزراعية وأكبر ركن  
من أركان الثروة العمومية في البلاد) في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير وثمانين  
درطلا ثم نزل في سنة ١٨٩٩ إلى ٥٦٤ ثم انخفض في سنة ١٩٠١  
إلى ١٠٥ ثم هبط في سنة ١٩٠٣ إلى ٨٨٤ ثم سقط في سنة ١٩٠٤  
إلى ٣٣٩ ثم هوى في سنة ١٩٠٨ إلى ١٢٤ ثم انحط في سنة ١٩١٥  
إلى ٣٠٢ حتى تدهور في سنة ١٩١٦ إلى ٣٠٦ ولا يعلم إلا الله كم  
يكون بعد عشر سنين إذا أهملنا شؤون الزراعة في المستقبل كما أهملناها  
في الماضي .

## وخط البزرة مثل خط القطن .

وما قلناه عن القطن والبزرة قل مثله عنسائر المزروعات المصرية في المجزر في كميتها والانحطاط في أنواعها والتقص في جودتها في اطراد مستمر ولا يعلم الا الله مبلغ الحسارة التي تصيب ثروة القطر العمومية من جراء بقاء ادارة شؤون الزراعة المصرية على ما هي عليه الان .

وبينما نجد متوسط محصول الاطيان في البلاد الحية في ازيد ياد مطرد يبلغ في بعض الحالات ١٥٠ في المائة وفي البعض الآخر ١٠٠ في المائة وفي البعض الآخر ٨٠ في المائة نجد متوسط محصول الاطيان في مصر في نقص مستمر يبلغ في بعض الحالات ٤٥ في المائة وفي البعض الآخر ٤٠ في المائة وفي البعض الآخر ١٥ في المائة .

واطراد التقص ليس قاصرا على القطن والبزرة والقمح والازر والشعير بل قد عم أيضا الماشي والدواب والابل والاغنام التي هي من ألزم حاجيات الزراعة <sup>١</sup>

وأول ظهور التقصان في عدد البقر والجاموس كان حوالي عام ١٩٠٨ وظل هذا التقص مطردا في السنوات التالية حتى يومنا هذا ويبلغ التقص في البقر ٣٦ في المائة وفي الجاموس نحو ٣٢ في المائة في خلال تسعه أعوام (من سنة ١٩٠٨ حتى سنة ١٩١٦) وقد شمل هذا التقص جميع جهات القطر <sup>٢</sup>

وأصبحت أطيابنا الزراعية وغذتها لا تكفى سكان القطر الذين يتزايدون عاما فاما وأصبحت مساحتها لا تتناسب مع عدد فلاحيها ولذا صار من الواجب العمل على توسيع نطاق الاراضي الصالحة للزراعة حتى تسد طلبات سكان القطر المتزايدة وتشغل كثيرا من الارضى التي يخشى ان بقيت عاطلة ان تعمل على تهديد العالم وتنمو بها ثروة البلاد الزراعية .

(١) من مقال الاستاذ عزيز خاتمي (٢) مذكرة لوزارة الزراعة

لقد كان القطر المصرى يكفى أبناءه مؤونتهم قبل ثلاثين عاماً أما الان وقد أصلح من أراضيه في خلال ذلك الزمن ٦١ في المائة مما كان أولاً وزاد سكانه ٩١ في المائة فقللت زيادة الارض عن زيادة السكان بـ ٣٠ في المائة فلاشك أن هذا العدد المتزايد من السكان لا يجد رزقه في الصناعة والحرف (لان البلد ليست صناعية) وعلى ذلك يأكل من المتوفر لغيره .

أما معدل ما يصلح من الاراضي في كل عام فانه لا يتجاوز ٣٠ ألف فدان مع أن حاجة الاهالى وزيادة عددهم تتطلب أن يكون هذا المعدل ٥ ألف فدان حيث أن الاهالى يتزايدون على نسبة هندسية <sup>١</sup>

لقد ضاق هذا القطر بسكانه ولذلك فان تزايدهم العطرد المستمر يتطلب معالجة الموضوع وتدبیره أكثر مما كان قبله وذلك يدعو الى النظر في التوفيق الى أساليب جديدة للإصلاح حتى يمكن تدبیر أرض جديدة صالحة للازراعه يجد فيها هذا العدد المتزايد رزقه فيقوم بتغليفها وزرعها ويعيش من انتاجها .

وفي مصر من الاراضي المحتاجة الى الاصلاح ما يربو على ثلث الاطيان الزراعية الحاضرة وهى تشمل الاراضي البارزة في داخل البلاد وكذا البحيرات الواقعة في شمال الدلتا وأراضي البرارى المحيطة بها . وليس وقت أنساب للعمل على اصلاحها من هذا الوقت الذى ارتفعت فيه أثمان المحاصيل الزراعية وأثمان الاطيان وايجاراتها وكثير عليها الطلب .

ومصر وان كانت بلادا زراعية من قديم الزمن الا أن مساحة الاطيان الزراعية فيها لم تزد عن ٨٠٠٠ فدان منها في الوجه البحري ١٩١٠٠٠ فدان وفي الوجه القبلي ٤٥٠٠٠ ٢٨١٥

(١) تقرير وزارة الأشغال سنة ١٩١٤

وليس جمِيع هذه الأطيان منزرعة بل هي تشمل الأراضي التي تزرع الآن بجميع القطر والتي يمكن أن تزرع لو أصلحت وما لا يمكن زرعته من الترع والمصارف والجسور والبرارى والرمال وما أشبهه .

ومساحة الأطيان المنزرعة بالوجه البحري تبلغ ١٣٠٠٠ ر ٣ يجتاز منها محصولان في العام وغير المنزرعة ٢٧٨٠٠ ر فإذا توفرت المياه لها وزرعت جنٰى منها محصولان في العام .

وفي الوجه القبلي تبلغ المساحة المنزرعة ٣٢٩٣٠٠ فدان منها مليون ومائتا ألف فدان تروي رى حياض وتغدو محصولا واحدا مليون فدان تروي ريا صيفيا وتغدو محصولين .

وفي الوجه القبلي ٥٩٥٧٠٠ فدان تصلح للزراعة ولكنها لا تزال بورا ومعظمها واقع في مديرية الفيوم فإذا تيسر لها وللملايين ومائتا ألف فدان التي تروي رى حياض الآن المياه الصيفية اللازمة صار يجتاز منها محصولان .

وتصبح غلة أطيان القطر المصري كلها ما يعادل خمسة عشر مليونا وأربعين ألف فدان وهو متى ما يمكن أن تبلغه الزراعة في مصر من التقدم والتتوسيع <sup>٢</sup>.

وهذه الأطيان غير المنزرعة والمحاجحة للإصلاح والتي تبلغ نحو ثلث أطيان القطر الزراعية الحاضرة تحتاج إلى ماء وافر لاصلاحها وإلى وسائل صرف تماشى وسائل الرى خطوة فيخطوة حتى لا تعود حالتها الأولى ثانية ولكن صار يخشى عليها من أن لا توفر لها المياه الكافية ولبقية أطيان القطر اذا شاركها سهل الجزيرة بأطيابها المتسعة في مياه النيل السعيد .

وارتفعت أثمان أطياننا الزراعية وايجاراتها ارتفاعا هائلا حتى أن الفدان الواحد يبع في الصعيد بمبلغ سبعين جنيه وصار يخشى من أن ترتفع أثمانها الى درجة أعلى من الحد الذي يتاسب مع غلتها ونبلي بأزمة

كالتي أصابت البلاد عقب ذلك الارتفاع المائل الذي بلغته أثمان عقاراتنا قبل أزمة سنة ١٩٠٧ فنزلت قيمة العقارات عموماً والاطيان خصوصاً .  
وما السبب في هذا الارتفاع الا رغبة جميع المصريين الشديدة في الأرض ولذا فان معظم رؤوس الاموال في هذه البلاد تستغل فيها سواء كانت أطيان زراعية أو عقارات .

مع أن الواجب يقتضى علينا بأن لا نعتمد على نوع اقتصادى واحد وهو الزراعة بل يجب علينا أن نستمر أموالنا في أبواب أخرى غير طريق العقار حتى اذا هبط ايراد نوع أمكتنا أن نستفيد من الآخر ومن المستحسن جداً أن تكون هذه ابواب التي نظر فيها من المرتبطة بالزراعة حتى ترقى الزراعة وتنمو ثروة البلد الزراعية برقها .

وزاد عدد ملائكة كباراً كانوا أو صغاراً ونقص عدد متوسط ملائكة  
بعاً لذلك مع أن هذا ليس من صالح الثروة الزراعية في بلد كمصر  
المصدر الطبيعي الوحيد لثروتها هو الزراعة إذ أن زيادة انتاج الأرض  
الزراعية يتوقف بدرجة عظيمة على طريقة ملكيتها وتوزيعها بين السكان  
وطريقة استثمارها .

وكل ما تقدم دليل على انحطاط الزراعة في مصر وتأخرها ولم يكن اهمال فلاحتنا واستعماله الآلات القديمة ومحافظته على التقاليد الزراعية  
القديمة بدون تحسين ولا اصلاح السبب الوحيد الذي أخر الزراعة  
في مصر بل هنالك عوامل كثيرة أثرت عليها فأوهنتها وأدت إلى انحطاطها  
وتأخرها .

أولاً — التغير الذي اعتبرى سطحها فأختلف تربتها وأضعف معدتها  
وقلل انتاجها وأفقدتها شيئاً من خصوبتها الثمينة وأوجدها في المركز  
الزراعي الحالى وذلك بسبب كثرة النشع وقلة وسائل الصرف اللازمة  
لإزالة المياه الزائدة من الأرض والمغالاة في زراعة القطن وعدم رد  
شيء من المواد التي صدرت إلى الأرض ثانية وقد يكون سبب ذلك أيضاً  
ابدالالرى بالاحواض بالرى الصيفى ومن غير أن يتطرق في اعطاء الأرض  
قسطها من طمى النيل الذى كانت تأخذه سنويًا .

وثانيها انتشار الآفات والمحشرات التي تصيب مواشيه ودواهها وحاصانتها وشجرها والتي كثر عددها وضررها عما كان عليه قبل والتي لم يوفق أحد الى طريقة فعالة لبادتها .

فما يصيب القطن وحده من مختلف الآفات المنتشرة بالقطر يقلل محصوله بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة <sup>١</sup> .

وقد قدر المستر Ballou أن ما يصبه من التلف من جراء دودة اللوز القرنيية وحدها يبلغ ١٧ في المائة من المجموع أي ما يزيد على مليون قنطار في السنة <sup>٢</sup> .

وقد على ذلك الضرر والمعجز الذي يصيب بقية المحاصيل والأشجار والمواشي والدواب والاغنام من جراء الآفات والمحشرات المختلفة المنتشرة بجميع أنحاء القطر .

وكيفما كانت حال الزراعة في مصر في الماضي فإن الاحوال الحاضرة (التي ارتفعت فيها أثمان الأطيان وایيجاراتها وحاصلاتها ولاسيما قطنها الشهور هذا الارتفاع الهائل الذي لم يسبق له نظير في تاريخ الزراعة في مصر) تقضي بذل المهمة والنشاط في تحسين ادارة شؤون الزراعة المصرية والجرى فيها على الاساليب الحديثة التي يثبت العلم والاختبار فضلها وملائتها حالة القطر ومقدرة سكانه حتى تنتج تربة مصر أكثر المستطاع من المحصول وأبجوده وایجاد فروع جديدة للزراعة وانشاء المصانع الازمة للزراعة أيضا وترقية جانب من الاعمال الزراعية أو التي لها ارتباط بالزراعة وبالاختصار افراغ قصارى الجهد في الاستفادة من كل مزية للبلاد في تربتها ومائتها وجوها وشعبها حتى تقوم مصر بعمليها الطبيعي وهو انتاج المحصولات الزراعية المختلفة وارسالها للعالم بأسره .

(١) وزارة الزراعة

(٢) اخصائى في الحشرات أحضرته وزارة الزراعة ليفحص الطرق المتبدلة في إبادة دودة اللوز .